

نموذج نحو الطبقات القالبي لأحمد المتوكل وتنميط اللغات

The Modular Layerd Grammar of Ahmed el Moutaouakil and The Linguistic Type

كـهـ غـنـيـة بـوـحـوش²

كـهـ حـفـصـة عيساني¹

g2bouhouche@gmail.com 1hafsa.aissani@univ-jijel.dz

مخبر اللغة وتحليل الخطاب

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل/ الجزائر

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/01/22

تاريخ الاستلام: 2020/06/05



ABSTRACT:

ملخص البحث

this study aims to show the foundations of the modular layerd grammar of Ahmed el Moutaouakil, by talking about "The linguistic Type" which aims to classify the languages into two different types, so that aims to show the status of the Arabic into these types and show the most important feature that made it join into these types, and through it all shows that the idea of the linguistic type could show the really different which makes languages different.

Key words: Modular layerd grammar, the Linguistic type, Ahmed el Moutaouakil, Arabic

تروم هذه الدراسة تبين أسس نموذج نحو الطبقات القالبي لأحمد المتوكل، وذلك من خلال الحديث عن التنميط اللغوي الذي يسعى إلى تصنيف اللغات إلى صنفين مختلفين. وهذا ما يهدف إلى تبين موقع اللغة العربية من هذين الصنفين وتوضيح أهم ميزة جعلتها تنضم إلى نمط معين، ومن خلال ذلك كله توضح بأن فكرة التنميط اللغوي استطاعت تبين الفوارق الحقيقية التي تجعل اللغات تختلف عن بعضها بعضا.

الكلمات المفتاحية: نموذج نحو الطبقات القالبي، التنميط اللغوي، أحمد المتوكل، اللغة العربية

مجلة لغة – كلام / مختبر اللغة والتواصل / جامعة غليزان (الجزائر)

1. مقدمة:

عرف البحث اللساني عدّة تطوّرات على مستوى نظرياته التي كانت تبحث في اللغة وتحليلها، حيث تميّزت النظريات اللسانية الأولى بكونها نظريات صورية تهتم بشكل اللغة وأبنيتها وجهازها الداخلي، ولكن سرعان ما تمّ الانتباه إلى أنّ الدراسات اللغوية التي تصبّ ضمنها قاصرة من عدّة جوانب، وذلك بسبب اهتمامها باللغة نفسها فقط وإهمالها للعناصر الخارجية المساهمة في إنتاجها والمتحكّمة في تشكّل أبنيتها. فعلى إثر تلك الملاحظات التي كانت توجّه لتلك النظريات حاول ثلّة من الباحثين وعلى رأسهم اللساني سيمون ديك تدارك النقص الحاصل فيها من خلال وضعه للنظرية الوظيفية التداولية التي أعاد فيها الاعتبار للسياق المقامي وعناصره التي يتكوّن منها، فاستنادا إلى ذلك انطلقت عملية النمذجة التي ابتدأت مع النموذج النواة وصولا إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع، ونظرا لكونها نظرية ناجعة في تحليل اللغات الطبيعية لاقّت اهتمامات كبيرة من قبل الباحثين أمثال الباحث اللساني المغربي أحمد المتوكل الذي حاول نقلها إلى العالم العربي وتبنيها وتحسينها مع ما يتناسب واللغة العربية، فكانت انطلاقة الأولى مع نموذج نحو الطبقات القالبي الذي كان عبارة عن تطوير للنموذجين: النواة والمعيار، إذ حاول من خلاله ضبط مفاهيم مصطلحاته وقواعده وأسسها بما يتناسب مع اللغة العربية حتى يكون ناجعا في دراستها وتحليلها، إضافة إلى فكرة تنميط اللغات وتقسيمها إلى نمطين مختلفين، فكيف ساهمت فكرة التنميط اللغوي ضمن نموذج نحو الطبقات القالبي في تصنيف اللغات؟

وما مكانة اللغة العربية ضمن هذين الصنفين؟

2. مفهوم النظرية النحوية الوظيفية:

تعدّدت النظريات اللسانية واختلفت أغراضها التي تسعى إليها من خلال دراساتها وتحليلاتها للغة، فانقسمت إلى نظريات صورية ونظريات وظيفية ومن النظريات الوظيفية ظهرت النظرية النحوية الوظيفية التي تعدّ "نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية تسعى إلى وصف وتفسير خصائص الخطاب باعتبار بعديه المقالي والمقامي"¹، إذ عمل مؤسسوها على الإحاطة بكلّ الجوانب اللغوية وغير اللغوية التي تلازم الأحاديث والخطابات المتنوّعة، فكان الهدف الأساسي من تأسيسها هو تحقيق مجموعة من الكفايات من بينها الكفاية التداولية التي تعدّ أهمّ كفاية لا بدّ من تحقّقها.

1.2. تطوّر النمذجة ضمن النظرية النحوية الوظيفية:

استنادا إلى هذه النظرية عمل الباحثون اللسانيون على وضع نماذج تعالج اللغة الطبيعية وتحلّلها من كافة جوانبها الداخلية والخارجية، فكانت الانطلاقة كالآتي:

1.1.2. أولاً: ابتدأت النمذجة مع صياغة النموذج النواة، و"ما نقصد بالنموذج النواة أوّل نماذج نظرية النحو الوظيفي المعروف له في كتاب ديك الأوّل (ديك 1978). مكونات هذا النموذج الأوّل، حسب ترتيبها في آلية الاشتغال، أربعة مكونات: خزينة فقواعد إسناد الوظائف فقواعد التعبير ثمّ القواعد الصوتية." ² فاستناداً إلى هذه العناصر الأساسية أسس النموذج النواة، فالخزينة تحتوي على معجم يحوي أهم المفردات اللغوية التي يحتاجها متكلّم اللغة الطبيعية، ليتمّ فيما بعد تشكيلها عن طريق قواعد خاصة بكلّ نوع منها، إضافة إلى الوظائف الثلاث: الدلالية والتركيبية والتداولية، التي يتمّ إسناد كلّ واحدة منها إلى العناصر التي لها الأحقية في أخذها، ومن ثمّة وصولاً إلى قواعد التعبير والقواعد الصوتية التي تعمل على تجهيز الكلام ليظهر في هيئته المسموعة أو الخطيّة المكتوبة.

2.1.2. ثانياً: بما أنّ النموذج الأوّل لم يصل إلى الهدف الأساسي الذي من أجله أسست النظرية الوظيفية و"باعتبار أنّ موضوع الوصف اللغوي هو، كما تقدم، القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية والتي تتألف من عدّة ملكات، صيغ "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية" على أساس أنّه جهاز قالبي يتضمن على الأقل خمسة قوالب يفي كل قالب منها بوصف ملكة من الملكات الخمس". ³ فالقوالب الخمسة أعدت من أجل وصف وتفسير الملكات التي تقابلها، فالقالب النحوي يشغل على تفسير الملكة النحوية، والقالب الاجتماعي تقابله الملكة الاجتماعية، والقالب الإدراكي صيغت له الملكة الإدراكية، والقالبان المعرفي والمنطقي تقابلهما الملكتان المعرفية والمنطقية. فكلّ قالب إذن يختص بملكة معيّنة، وهذه الملكات تمكّن متكلّم اللغة الطبيعية من التحكّم في الخطابات من كافة جوانبها المقالية والمقامية، فالملكة النحوية تمكّنه من التحكّم في تراكيب وأبنية اللغة التي يستعملها في خطابه، كما أنّ الملكة الاجتماعية تمنحه المعارف الثقافية الخاصة بالمجتمع الذي يتحدث لغته، فيتمكّن من استعمال المقال في مقامه وسياقه المناسب، إضافة إلى الملكة الإدراكية التي تساعد على توقّع ما سيقوله مخاطبه أثناء الخطاب، أمّا الملكة المعرفية فإنّها تمدّ المتكلّم بالمعارف اللغوية وغير اللغوية الخاصة، وفيما يخص الملكة المنطقية فهي تساعد على ربط العناصر الموجودة في واقعه بصورها المتضمنة في ذهنه.

3.1.2. ثالثاً: عمل النموذجان المبتكران من قبل سيمون ديك على توضيح عدّة معالم وأهداف كانت ترمي النظرية الوظيفية إلى تحقيقها، ولكن بالرغم من ذلك إلّا أنّ التطويرات في النمذجة استمرت مع اللساني أحمد المتوكّل، الذي حاول وضع نموذج ثالث اصطلح عليه نموذج نحو الطبقات القالبي الذي يتكوّن من بنيات أساسية ومستويات تشتغل داخلها في شكل قالبي طبقي إذ "تتكون بنية الخطاب التحتية من ثلاثة مستويات: مستوى بلاغي يتضمن ثلاث طبقات تمثل للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه ومستوى علاقي يتضمن طبقة الاسترعاء وطبقة الإنجاز وطبقة الوجه ومستوى دلالي يركز على طبقات ثلاث هي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية. وتنقل البنية

التحتية بمستوياتها الثلاثة عبر قواعد التعبير إلى بنية سطحية تُخضع للقواعد الصوتية المسؤولة عن تأويلها الصوتي.⁴ فمن خلال نموذج نحو الطبقات القالي حاول أحمد المتوكل المزج بين النموذجين الأولين – النواة والمعيار- وإضافة فكرة القالبية الطبقيّة التي تقوم على اشتغال قوالب النموذج في شكل طبقات تتضمن كلّ واحدة منها على الأخرى وتندرج فيها.

4.1.2. رابعا: ولنلفت الانتباه هنا إلى أنّه "من نتائج التطورات الحاصلة في موضوع الدرس وفي سقف الكفاية التداولية وضع نموذج نحو الخطاب الوظيفي، نموذج قوامه مكون مركزي هو المكون النحوي وثلاثة مكونات مصاحبة هي المكون المعرفي المفهومي والمكون السياقي والمكون – الخرج الإصطاتي"⁵ فالسعي نحو تحقيق الكفاية التداولية أدّى بماكنزي وهنخفلد إلى ابتكار نموذج لتحليل الخطاب، يحتوي على مكّونات تتحكّم في العناصر اللغوية وغير اللغوية وتوضّح عملية سير الخطاب وانتقاله أثناء الحديث من المتكلّم إلى المتلقي.

5.1.2. خامسا: يقول أحمد المتوكل: "سننتقي نموذج مستعمل اللغة كما صيغ في نحو الخطاب الوظيفي على أساس إعداده ليصبح قادرا على رصد مختلف العمليات التي تتم أثناء التواصل سواء أكان تواعلا مباشرا أم تواعلا موستّطا، سواء أتوسّل اللغة أم تووسّل قناة غيرها. يقتضي إعداد جهاز نحو الخطاب الوظيفي للاضطلاع بهذه المهمة إقداره على إحراز ثلاث مواصفات أساسية هي: الخصوصية والشمول والعموم."⁶ فمن أجل تطوير نماذج النظرية الوظيفية وجعلها أكثر نجاعة في تحليل الخطابات المختلفة أسس نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع الذي يستند في تحليله للخطابات إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي المعيار مضافا إليه أهم العناصر المتمثلة في: المحلّ والمولّد والمحوّل التي تسهّل على المحلّ اللساني معرفة كيفية انتقال الخطابات من المتكلّم إلى السامع.

3. نموذج نحو الطبقات القالي:

1.3. مكّونات نموذج نحو الطبقات القالي:

1.1.3. البنية التحتية:

تعرفّ البنية التحتية على أنّها التمثيل الدلالي التداولي وبذلك فهي "بنية وظيفية غير مرتبة يمثل فيها للوظائف الدلالية والوظائف التداولية، وتضم شبكة من العلاقات الدلالية والتداولية تقوم بين وحدات معجمية، المحمول وحدوده، دون أن تربط بين هذه الوحدات أي علاقة تراتبية تتخذ دخلا لمجموعة من القواعد تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة."⁷ أي أنّ العناصر والوحدات في هذه البنية تكون في بداياتها الأولى غير منظمة ومرتبّة، فالمعجم يحمل مفردات أصلية غير متصرف فيها بعد، هذه المفردات المعجمية تكون مخزنة في ذهن المتكلم مع دلالاتها وصورها التي تقابلها، أي أنّ المعجم هذا هو عبارة عن معجم ذهني بعدها تأتي القواعد المختلفة في المراحل الأخرى لتتصرف في تلك المفردات

وتشتق منها فبذلك تكون المفردات الأصول دخلا للمفردات المتصرف فيها والتي تعدّ خرجا للمفردات الأصول.

1.1.1.3. المستوى الدلالي/التمثيلي:

يعدّ المستوى الدلالي مستوى تحتيا يتضمن على العناصر الذهنية التي من خلالها يتمّ تكوين الجملة قبل تمظهرها في هيئتها الصوتية أو الخطية و" تدرج البنية الحملية في مستوى أكبر منها [...]، وهو المستوى التمثيلي، والذي يندرج بدوره، مع نظيره العلاقي في البنية التحتية ككل. ويتضمن هذا المستوى وصف الواقعة المحال عليها في أحد العوالم الممكنة، ويتم بناؤه بإضافة مخصصات ولواحق كل من الحمل المركزي والحمل الموسع"⁸. ومنه يتضح أنّ البنية الحملية هي جزء من المستوى التمثيلي الذي يشملها ويتضمنها، ولا يتم بناؤه واكتماله إلاّ من خلال مروره بمراحل وخطوات لا بدّ من اتباعها والسير عليها مرتبة حتى يرد بناؤه سليما.

1.1.1.1.3. المعجم:

يعدّ المعجم أهم عنصر ضمن البنية التحتية فهو "أحد مكوني الأساس (بالإضافة إلى قواعد التكوين) يضطلع بالتمثيل، في شكل أطر حملية، للمفردات الأصول [م] [ط] أساس يمد المكونات الأخرى بالمادة المفرداتية"⁹. فهو عبارة عن مخزون دلالي، ذو خصائص دلالية كذلك متضمن على دلالات المفردات الأصول التي يكتسبها متكلّم اللغة الطبيعية من بيئته الاجتماعية التي ينتهي إليها.

1.1.1.2. قواعد التكوين:

أمّا قواعد التكوين أو التأسيس فإنّها "[ن] أحد مكوني الأساس (مع المعجم) تضطلع باشتقاق المفردات غير الأصول من الأطر الحملية للمفردات الأصول، لينتج عن ذلك إطار حملي لمفردة مشتقة"¹⁰ فالمفردات الأصول تعدّ دخلا للمفردات المشتقة التي تنتج عنها من خلال استخدام قواعد التكوين المختصة بكلّ نوع منها، فالمحمولات الفعلية وغير الفعلية على سبيل المثال تخضع لقواعد خاصة بها يصطلح عليها بقواعد تكوين المحمولات، وهي تختلف عن تلك القواعد المختصة بالحدود المتمثلة في الأسماء والصفات وغيرها.

1.1.1.3. المستوى العلاقي/التداولي:

أمّا المستوى العلاقي فيحتوي على علاقتين واحدة تقوم بين المخاطب وعبارته أي فحوى الخطاب فتتضمن القضية المراد التعبير عنها، فتحدد وجه العبارة والسمات الوجيهة والسمات هذه بدورها تنقسم إلى سمات ذاتية وسمات مرجعية، فالذاتية تحتوي على سمات معرفية وسمات إرادية فالأولى تحدد موقف المتكلم من مدى ورود فحوى الخطاب كأن يكون شاكا أو متيقنا أو مترددا¹¹.

1.1.1. 2.1. القضية:

تندرج القضية ضمن المستوى العلاقي وتقوم بالربط بين ما يقوله المتكلم وما يدلّ عليه في واقعه، فأثناء الحديث "يحيل الحمل على واقعة وإلى فعل لغوي ما وتشكل القضية فحوى هذا الفعل اللغوي، المحال عليه فتشكل بذلك البنية الثالثة من بنيات الجملة. وتحتوي على الحمل الموسع، مضافاً إليه مخصصها ولاحقها القضوي. وبحكم هذه العلاقة بين القضية والحمل، يحصل بينهما تشابه كبير. إلا أنه يبقى بينها فارق أساسي وهو وظيفة كلّ واحد منهما فالحمل يحيل على الواقعة أي على شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة، بيد أن القضية تحيل في مقابل ذلك، على ما يمكن معرفته، وعلى ما يمكن وصفه بالصدق أو الكذب".¹² وبذلك نفهم بأن القضية تحتوي على ما يدور حوله الكلام، وعلى الأساس والمبتغى الذي يريد المتكلم أو المخاطب إيصاله للمتلقى بصفة عامة، وبذلك تحتمل الصدق أو الكذب أي أن المخاطب يمكن أن يصدّق ما قيل أو أن يكذّبه.

1.1.2. 2.2. القوة الإنجازية:

يواكب التلفظ بعبارة لغوية ما قوى إنجازية مختلفة؛ أي إنجاز فعل لغوي معين، مثل الإخبار والسؤال، والوعد والوعيد...¹³، فالأساليب هذه تشكل قوة إنجازية، لأنها تعطي دفعا للكلام وتوضحه وتقويه وتبين الهدف الذي يصبو المتكلم للوصول إليه في غالب الأحيان.

1.1.3. 2.3. البنية الوظيفية:

تترتب البنية الوظيفية بعد البنية الحملية لتكمل العمل الذي توقفت عنده قواعدها وتعرّف بأنّها "نوم بنية وظيفية تداولية خُرج البنية الحملية ودخلت البنية المكونية تضطلع برصد إسناد الوظائف التداولية والوظائف التركيبية إلى البنية الحملية"¹⁴. فالبنية الوظيفية إذن بنية وسط بين البنية الحملية والبنية المكونية السطحية، إذ إنّها تعبّر عن تمام تحديد البنية الحملية فالبنية الحملية عند اكتمال تشكيلها تنتقل إلى البنية الوظيفية، من أجل إسناد مختلف الوظائف إلى عناصرها وتمثل هذه الوظائف في:

1.1.3. 1.2. الوظائف الدلالية:

تعدّ الوظائف الدلالية إحدى الوظائف التي يتمّ إسنادها إلى بعض مكونات الكلام وتمثّل " دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة"¹⁵ فهي بذلك تواكب حدود الحمل في المستوى التمثيلي فيأخذ كلّ حدّ الوظيفة التي دلّ عليها في الحمل.

3.1.2. الوظيفية/الوجهية:

تندرج الوظائف التركيبية ضمن البنية الوظيفية فتحدد وجهة الحدود التي تسند إليها، والوظائف الوجهية هذه تحتوي على وظيفتين وحيدتين فقط: الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول، اقتصر عليهما النحو الوظيفي التداولي بالرغم من إمكانية إضافة وظائف أخرى إليها وفي هذا الصدد " يذهب " فليمور" إلى أنّ من وظائف جمل اللغات الطبيعية وصف مشاهد معرفية ، فالمتكلم حين يستعمل فعلا من الأفعال الدالة على الواقعة التجارية يستحضر المشهد التجاري برمته بجميع أطرافه لكن الفعل المستعمل يفرض وجهة خاصة على هذا المشهد فينتقي من بين المشاركين في الواقعي مشاركين اثنين ليجعلهما منظوري الوجهة وبالتالي فاعلا ومفعولا"¹⁶ ، والوظيفتان كلتاهما موجودتان في اللغة العربية، حيث إنّ الوظيفة الفاعل موجودة في التراكيب المبنية للمعلوم خاصة وبذلك تشكل وجهة رئيسة والوظيفة المفعول تلي الوظيفة الفاعل وتأخذ الموقع الذي يكون بعدها إذ أنّها تُشكّل وجهة ثانوية.

3.1.3. الوظائف التداولية:

تعرف الوظائف التداولية بأنّها الوظائف التي تحدّد وضع المكونات، وتسند إلى أحد عناصر الفحوى الخطابية أو إلى فحوى الخطاب برمّته.¹⁷

3.1.3. البنية الفوقية:

حينما يتمّ اكتمال البنية التحتية تصبح جاهزة للمظهر في السطح على مستوى البنية الفوقية التي تعدّ "مستوى من مستويات التمثيل يرصد تحقق عناصر البنية التحتية صرفا وتركيبا وصوتا"¹⁸ ، فالبنية هذه إذن تعمل على تحقيق ما سبق إنجازها في البنية الأولية أي التحتية، من أمور صرفية وتركيبية حتى يمكن لها التحقق والخروج في الشكل الصوتي المعروف.

4. تنميط اللغات ضمن نموذج نحو الطبقات القالبية:

تميّزت النظرية الوظيفية بالإضافات التي كانت تضيفها لكلّ نموذج، إذ إنّ كلّ نموذج تميّز بفكرة جديدة لم تكن موجودة في النموذج الذي سبقه و"من الإضافات الجديدة التي جاء بها نحو الطبقات القالبية أنّ هذه المتوالية لها من الورد في رصد تطور اللغات ما لها في التنميط، حيث تنزع اللغات الموجهة تداوليا، تحت ضغط عوامل خارجية وعوامل داخلية (كفقدان حرية الرتبة مثلا) إلى الانتقال إلى نمط اللغات الموجهة دلاليا كما يحصل الآن في اللغات العربية الدوارج."¹⁹ فاللغات الطبيعية بحسب نموذج نحو الطبقات القالبية تنقسم إلى نمطين: نمط موجه تداوليا ونمط موجه دلاليا، وكلّ نمط يضمّ مجموعة من الخصائص التي تجعله يمتاز عن النمط الآخر، ويتمظهر ذلك من خلال اللغات التي تنتسب إليه، فالنمط الموجه تداوليا تغلب عليه الخصائص التداولية ويظهر ذلك من

خلال اللغة العربية التي تصنّف ضمنه، إذ تتميز بكونها لغة إعرابية تعتمد على بالدرجة الأولى في ترتيب عناصرها في مدرج الكلام على ما الوظيفة التي تؤدّيها، بخلاف دوارجها التي انعدم الإعراب منها فأصبحت مشابهة للغة الفرنسية على سبيل المثال التي تعتمد على الرتبة في ترتيب عناصرها اللغوية في الكلام.

4.1 اللغات الموجّهة تداولياً:

تقسّم اللغات الطبيعية إلى لغات كاتمة ولغات شفافة و"اللغات الموجّهة تداولياً غالباً ما تكون شفافة التركيب تفرد للخصائص التداولية مجالاً (ما قبل الرأس) متميّزاً عن مجال الخصائص الدلالية (ما بعد الرأس) في حين لا نكاد نجد هذا التمييز بين مجالي فئتي الخصائص هاتين في اللغات الموجّهة دلاليّاً".²⁰ فالعناصر اللغوية الحاملة للوظائف التداولية لها أولوية السبق في اللغات الموجّهة تداولياً، فاللغة العربية تصنّف ضمن هذا النمط وتتميّز بكونها تسبّق العناصر الحاملة للوظيفة البؤرة أو المحور اللتين تعدّان وظائف تداولية تتقدّم على العناصر الأخرى الحاملة للوظائف الدلالية أو التركيبية.

ومن أهم مميّزات اللغات الموجّهة تداولياً السمات العامة التالية:²¹

أ-يقوم هذا النمط من اللغات على تغليب القالب التداولي. ويتجلّى هذا التغليب في الاجتزاء الأقصى من الرصيد الذي توقّره البنية الخطابية النموذج بالنظر إلى المستويين العلاقي والبلاغي وبالنظر إلى مجالي الوظائف التداولية المحوري والبؤري، واللغة العربية تتيح تغليب العناصر التداولية المتضمنة في المستوى العلاقي كالمحور والبؤرة، فنجد أنّ البؤرة على سبيل المثال لها الأهمية في تصدّر الكلام نظراً لكونها العنصر الأساسي في الحديث الذي يدور بين المتخاطبين مثل: أنا أختك، فضمير المتكلّم أنا يعدّ بؤرة في هذه الجملة.

ب-إضافة إلى أنّه بإمكان وصف هذه اللغات بأنّها لغات "غنية صرفياً". ويتجلّى غناها الصرفي في أنّها تغلب تحقيق قيم الطبقات بواسطة الصرف، بواسطة أدوات صرفية في مقابل اللواحق المعجمية، فاللغة العربية تعمل على الاشتقاق من الأفعال على سبيل المثال، فمن أجل الحصول على اسم الفاعل من الفعل كتب تضيف الألف داخل الفعل ذاته فيصبح كاتب، وهذا ما يجعلها تختلف عن اللغة الفرنسية التي تضيف اللواحق إلى كلماتها ممّا يجعلها لغات جذعية.

ج-يرجع الفضل في تمكّن لغات هذا النمط من رصد الإعراب للدلالة على الوظائف الدلالية والوجهية والاحتفاظ بالرتبة لتحقيق الوظائف التداولية إلى غناها الصرفي الذي يتيح لها مجموعة من الأبنية والتراكيب التي تساعد على إعطاء كلّ عنصر موقعه الذي يتوجّب أن يرد فيه.

4.2. اللغات الموجّهة دلاليا:

المكون التداولي ليس منعزلاً في هذا النمط من اللغات ولكنّه مقلص مقارنة بمقابله في اللغات الموجّهة تداولياً. ونورد مظاهر هذا التقلص في النقاط الآتية:²²

- 1- الاكتفاء بقصر معاني النداء وأدواته وصيغته على صيغةٍ معيارٍ واحدةٍ قد تواكبها أداة واحدة في بعض الأساليب الموسومة.
- 2- محدودية المساحة الإنجازية واختزال أدوات الإنجاز.
- 3- عدم رصد أدوات مخصصة لتحقيق مختلف السمات الوجهية.

تصنّف اللغات الأجنبية مثل اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية ضمن هذا النمط الموجّه دلالياً، وذلك لكونها تستعمل لواحق ولواحق معجمية في تراكيبها اللغوية، إضافة إلى انعدام ميزة الإعراب فيها، ما جعلها تصبح لغة رتبية تعتمد على الرتبة في تنظيم عناصرها اللغوية أثناء تشكيلها للخطابات المتنوّعة، كما أنّ الدواجر العربية أصبحت تنحو ذلك المنحى بسبب اندثار الإعراب منها إذ أصبحت مشابهة لهذه اللغات.

4. خاتمة:

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أنّ:

- الباحثين اللسانيين ساهموا بأفكار عديدة من أجل تطوير نماذج النظرية النحوية الوظيفية، وقد اتضح ذلك من خلال التطويرات التي كانت تطرأ على كلّ نموذج يبتكر.

- كما أنّ للباحث أحمد المتوكل إسهاماً كبيراً في ذلك من خلال نماذجه التي قام بتطويرها، وقد تبين هذا من خلال نموذج نحو الطبقات القالبية، الذي حاول جاهداً من خلاله إضافة أفكار تخدم البحث اللساني عامة وتطوّر من إمكانيات النحو الوظيفي بصفة خاصة.

- وإضافة إلى فكرة المستويات التي تشتغل في شكل قالبية حاول أحمد المتوكل إضافة فكرة أخرى كذلك تمثّلت في تنميط اللغات إذ قسّمها إلى نمط موجّه تداولياً ونمط موجّه دلالياً، فالتقسيم هذا ساعد الباحثين اللسانيين على اكتشاف أهم الميزات التي تجعل اللغات متباينة، ومكّتهم من تصنيفها تصنيفاً يقوم على مبادئ منطقية، عكس التصنيفات والتنميطات التي كانت سائدة من قبل.

وعليه إذن نقترح ضرورة العمل على تطوير هذا النموذج أكثر من خلال العودة إلى استقراء التراث اللغوي العربي ومحاولة انتقاء أهم ما يخدم الأفكار المتضمنة فيه، إضافة إلى الاطلاع على الدراسات الحديثة التي يشتغل عليها اللسانيون الوظيفيون في هذه الأثناء ومحاولة المزج بينهما.

الهوامش:

¹ الحسين مليطان، محمد، 2014، (نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم)، منشورات ضفاف، دار الأمان، منشورات الاختلاف، المغرب، بيروت، الجزائر، ط.1، ص.146.

- ² المتوكّل، أحمد، (المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد)، 2006، دار الأمان، الرباط، ط.1، ص.71.
- ³ المتوكّل، أحمد، 1995، (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، د.ط، ص.19.
- ⁴ المتوكّل، أحمد، 2017، الوظيفية وهندسة الأنحاء، مجلة أنساق، قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، مج.1، ع.1، ص.196.
- ⁵ المتوكّل، أحمد، 2012، (اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطوّر)، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، منشورات الاختلاف، لبنان، الرباط، الجزائر، ط.2، ص.32.
- ⁶ المتوكّل، أحمد، 2011، (الخطاب الموسّط: مقارنة وظيفية موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات)، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الجزائر، الرباط، ط.1، ص.78.
- ⁷ الحسين مليطان، محمد، 2014، نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، ص.58.
- ⁸ المرجع نفسه، ص.73.
- ⁹ المرجع نفسه، ص.138.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص.112.
- ¹¹ ينظر: المتوكّل، أحمد، 2011، (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص) دار الأمان، المغرب، د.ط، ص.90.
- ¹² بن بناجي، عبد الناصر، 2016، (اللسانيات العربية الحديثة: المفاهيم والإجراء)، دار الفكر العربي، الجزائر، ط.1، ص.82.
- ¹³ ينظر: المتوكّل، أحمد، 1993، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5 (جامعة محمد الخامس)، ط.1، ص.13.
- ¹⁴ الحسين مليطان، محمد، 2014، (نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم)، ص.61.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص.151.
- ¹⁶ المتوكّل، أحمد، 1987، (من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة: الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، دار الثقافة، المغرب، د.ط، ص.20.
- ¹⁷ ينظر: الحسين مليطان، محمد، 2014، (نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم)، ص.151.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص.59.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص.27.
- ²⁰ المتوكّل، أحمد، 2016، المنهج الوظيفي في البحث اللساني، كلمة، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، تونس، المغرب، الجزائر، لبنان، ط.1، ص.432.
- ²¹ ينظر: المرجع نفسه ص.162-163.
- ²² ينظر: المتوكّل، أحمد، 2003، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، المغرب، ط.1، ص.188-189.